

مؤتمر الأطراف الثلاثون (COP30) : الانتقال من مرحلة التفاوض إلى التنفيذ الفعلي للالتزامات المناخية وتعزيز العمل الجماعي والمساءلة المناخية

## Conference of the Parties (COP30): Moving from negotiation to effective implementation of climate commitments and strengthening collective action and climate responsibility.

د. أحمد عبد الرؤوف المل

El Moll Ahmad, Faculty of Public Health, Faculty of Science 3, DSST, Lebanese University, November 15, 2025

يُمثل مؤتمر الأطراف الثلاثون (COP30) الذي انعقد في بيليم الاثنتين 10 نوفمبر الحالي لحظة فاصلة في مسار العمل المناخي العالمي، حيث ينتقل التركيز من مرحلة التفاوض إلى التنفيذ الفعلي للالتزامات المناخية. ويأتي هذا المؤتمر في سياق دولي مقلق، إذ شهد عام 2024 أول تجاوز لمتوسط درجة الحرارة العالمية حاجز 1.5 درجة مئوية،

ويرث مؤتمر بيليم إطارًا ماليًا طموحًا يتمثل في "خريطة طريق باكو إلى بيليم"، لكنه يواجه الاختبار الأصعب: ترجمة هذه الأهداف إلى تدفقات مالية حقيقية يمكن الوصول إليها، وإدماج نتائج أول تقييم عالمي (Global Stocktake) في جيل جديد من المساهمات المحددة وطنياً (NDCs 3.0) أكثر طموحًا وشمولية.



ومن المتوقع (وفق الاجندة للمؤتمر) أن تشمل المساهمات تعزيز أهداف عام 2030، ووضع التزامات واضحة لعام 2035، بما في ذلك تسريع التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري ووقف تدهور النظم البيئية. كما يجب على الدول المتقدمة توفير التمويل والدعم التكنولوجي اللازمين، عبر خريطة الطريق من باكو إلى بيليم، لضمان تنفيذ فعال وعادل. ويُعد هذا المؤتمر اختبار عالمي للانتقال من مرحلة الإدراك إلى مرحلة التنفيذ. إن التغيير لم يعد خيارًا، بل ضرورة إما أن تُدار بآلية جماعية، أو تُفرض بفعل الكارثة.

ويشمل البرنامج الذي يمتد من 10 إلى 21 نوفمبر 2025:

خلال الفترة من 10 إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2025 يتضمن جدول أعمال المؤتمر أكثر من 30 هدفًا مترابطًا، تتوزع على 6 محاور رئيسية: الطاقة والصناعة والنقل، والغابات والمحيطات والتنوع البيولوجي، والزراعة والأنظمة الغذائية، والمدن والبنية الأساسية والمياه، والتنمية البشرية والاجتماعية، وموضوعات جامعة لعدة جوانب.

وتفصيليًا، تستهدف مناقشات يومي 10 و11 نوفمبر/تشرين الثاني وضع أساس للاستعداد والمرونة على الصعيد المناخي عبر الأنظمة والقطاعات والمجتمعات والمناطق المختلفة من خلال بحث موضوعات التكيف والمدن والبنية الأساسية والمياه والمخلفات والحكومات المحلية والاقتصاد الدائري والاقتصاد الحيوي والسياحة.

وخلال يومي 12 و13 نوفمبر/تشرين الثاني سيناقش الحضور موضوعات الصحة والوظائف والتعليم والثقافة والعدالة وحقوق الإنسان وسلامة المعلومات والعمال؛ من أجل تعزيز العدالة والمسؤولية الأخلاقية خلال عملية إدارة المناخ.

وفي 14 و15 نوفمبر/تشرين الثاني سيتناول المشاركون موضوعات التحولات النظامية في قطاعات الطاقة والصناعة والنقل والتجارة والتمويل وأسواق الكربون والغازات غير الكربونية؛ بهدف دعم المسعى العالمي لمضاعفة مصادر الطاقة المتجددة 3 مرات، ومضاعفة كفاءة الطاقة والتحول بعيدًا عن مصادر الوقود الأحفوري على نحو عادل ومنصف ومنظم.

وفي 17 و18 نوفمبر/تشرين الثاني سيكون الحديث عن رفع مستوى الإدارة العالمية والمجتمعية للغابات والمحيطات والتنوع البيولوجي، مع تسليط الضوء على السكان الأصليين والمجتمعات المحلية والشباب والأطفال ورواد الأعمال، وتقديم حلول شاملة وراسخة ومتوافقة مع الطبيعة.

وفي 19 و20 نوفمبر/تشرين الثاني سيناقش المشاركون موضوعات الغذاء والزراعة والمساواة والأنظمة الغذائية والأمن الغذائي ومصائد الأسماك والزراعة الأسرية، كما سيركز اليوم الأخير على العلوم والتقنيات والذكاء الاصطناعي.

وفي إطار تعزيز التنفيذ العملي لهذه الأجندة إلى تسريع تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من خلال حلول متعددة تغطي محاور المؤتمر الـ6 والـ30 موضوعًا أساسيًا، في إطار شامل يعزز العمل الجماعي والمساءلة المناخية لأجندة المؤتمر.